

Distr.: General
30 August 2022
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 2598 (2021)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- 1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2598 (2021)، الذي جدد فيه المجلس الأدونات الواردة في الفقرات 7 و 8 و 9 و 20 من القرار 2240 (2015)، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار 2598 (2021)، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الفقرات 7 إلى 10 من القرار 2240 (2015).
- 2 - ويتناول التقرير التطورات التي استجّدت منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 2021 (S/2021/767) حتى 29 آب/أغسطس 2022. وتستند المعلومات والملاحظات الواردة في التقرير إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - تهريب الأشخاص المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي

ألف - آخر التطورات على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى

- 3 - لا يزال البحر الأبيض المتوسط يشكل إحدى أشد الطرق إهلاكاً للأشخاص اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) والمنظمة الدولية للهجرة، إلى أن أكثر من 1 344 من اللاجئين والمهاجرين لقوا حتفهم أو فقدوا على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى وحدها. ووثقت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين وفاة أو اختفاء ما لا يقل عن 247 لاجئاً ومهاجراً في البحر، على طول طريق البحر الأبيض المتوسط الغربية (بالمقارنة مع 485 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، و 160 على طول طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية (بالمقارنة مع 55 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وتشير التقديرات إلى أن 1 751 شخصاً لقوا حتفهم أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط ككل.



وهذا الرقم أدنى مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث لقي ما لا يقل عن 2 192 شخصا حتفهم أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط.

4 - وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن أكثر من 86 شخصا ربما يكونون قد لقوا حتفهم على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى نتيجة ما يسمى "المراكب المفقودة المختفية"، التي تشير إلى تعذر تحديد آخر موقع للمراكب التي تحمل على متنها أشخاصا لاجئين ومهاجرين. وفي حين تم التحقق من البيانات الحالية من خلال روايات الناجين، فمن المرجح أن يكون العدد الكلي لحالات "المراكب المفقودة المختفية" أعلى.

5 - وسجلت مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وفود أكثر من 111 795 شخصا⁽¹⁾ إلى أوروبا على طول الطرق البحرية الرئيسية الثلاث في البحر الأبيض المتوسط، أي بزيادة قدرها 16 في المائة تقريبا مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق (1 آب/أغسطس 2020-31 تموز/يوليه 2021). واستأثرت طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى بنحو 69 328 لاجئا ومهاجرا وفدوا عن طريق البحر إلى إيطاليا ومالطة (77 في المائة من الرجال، و 7 في المائة من النساء، و 16 في المائة من الأطفال). وانطلق هؤلاء أساسا من ليبيا (53 في المائة)، وتونس (24 في المائة)، وتركيا (21 في المائة). وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 26 في المائة مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق، عندما سُجل وفود ما يقرب من 54 813 شخصا عن طريق البحر.

6 - وتُعزى أساسا الزيادة في عدد الأشخاص الوافدين إلى أوروبا عبر طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى إلى زيادة في عدد الوافدين من تركيا وزيادة طفيفة في عدد الوافدين من ليبيا. ووصل أكثر من 36 253 شخصا (84 في المائة منهم من الرجال، و 3 في المائة من النساء، و 13 في المائة من الأطفال)، قادمين من ليبيا، إلى أوروبا بين أيلول/سبتمبر 2021 وتموز/يوليه 2022، مقارنة بأكثر من 23 856 شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتقدّر المنظمة الدولية للهجرة أن معظم هؤلاء انطلقوا من الساحل الليبي غرب طرابلس.

7 - وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن 1 485 شخصا من الذين انطلقوا من ليبيا أنزلوا في تونس بعد أن اعترضت سبيلهم السلطات التونسية في البحر. ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير 231 عملية اعتراض. ومن بين أولئك الذين انطلقوا من ليبيا وأنزلوا فيها، اعترض خفر السواحل الليبي 75,8 في المائة، والإدارة العامة لأمن السواحل 7,7 في المائة، وجهاز دعم الاستقرار 10,2 في المائة، وسلطات أخرى منها قوات البحرية الليبية 4,7 في المائة. وأما عمليات الاعتراض المتبقية (1,6 في المائة)، فقد نفذتها سفن تجارية وقوارب صيد.

8 - وتشير تقديرات الاتحاد الأوروبي إلى أن حوالي 52 537 شخصا قد جرى إنقاذهم أو اعتراضهم في 1 125 عملية من جانب سفن مختلفة في منطقة عمليات القوات العسكرية البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط - عملية إيريني). ومن بين هذه العمليات، نفذت قوات خفر السواحل والبحرية الليبية 233 عملية، جرى فيها اعتراض أكثر من 12 352 شخصا وإعادتهم إلى ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الإدارة العامة لأمن

(1) بالإضافة إلى ذلك، وصل 22 290 شخصا إلى جزر الكناري قادمين إليها من غرب إفريقيا، ليبلغ بذلك العدد الكلي للوافدين إلى أوروبا 134 085 شخصا.

السواحل الليبية في 16 عملية (معظمها في المياه الإقليمية الليبية) جرى فيها اعتراض أكثر من 874 شخصا وإعادتهم إلى ليبيا.

9 - وتلقى فريق الخبراء المعني بليبيا أدلة على انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين أثناء عمليات الاعتراض⁽²⁾. وحدد الفريق أن أفراد جهاز دعم الاستقرار استخدموا القوة المفرطة ضد المهاجرين واللاجئين في حادثة وقعت في البحر في 19 كانون الثاني/يناير 2022، توفي فيها شخص واحد. وفي 18 شباط/فبراير، استخدم الجهاز القوة المفرطة لإيقاف قارب يحمل مهاجرين ولاجئين، وذلك بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة آخرين بجروح. ونُقل الأشخاص الذين تم اعتراضهم إلى مركز احتجاز النصر التابع لجهاز دعم الاستقرار في الزاوية.

10 - وفي إطار التحقيق في حوادث اختفاء القوارب، خلص الفريق إلى أن السلطة الليبية المسؤولة، وهي مركز تنسيق عمليات الإغاثة في البحر، قد انتهكت حق نحو 130 مهاجرا ولاجئا في الحياة بعدم اتخاذها التدابير المناسبة لتقديم المساعدة إلى الأشخاص المنكوبين في البحر. وتلقى الفريق كذلك معلومات عن نحو خمس حوادث مماثلة أخفقت فيها السلطات الليبية في اتخاذ تدابير البحث والإنقاذ استجابة للقوارب المنكوبة التي نقل مهاجرين ولاجئين في منطقة البحث والإنقاذ الليبية⁽³⁾.

عمليات الإعادة إلى ليبيا

11 - وفقا للمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، فقد تم اعتراض سبيل ما لا يقل عن 18 725 مهاجرا ولاجئا (60 في المائة منهم من الرجال، و 5 في المائة من النساء، و 3 في المائة من الأطفال، و 32 في المائة غير معروفين) وإعادتهم إلى ليبيا في الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل هذا العدد انخفاضا بنسبة 24 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، عندما أعيد إلى ليبيا أكثر من 24 670 مهاجرا ولاجئا. وما زال تجريم الهجرة غير النظامية ساريا، واحتجاز المهاجرين غير النظاميين منصوص عليه بموجب القانون الوطني الليبي.

12 - ولاحظت مفوضية شؤون اللاجئين زيادة في عمليات الإنزال في ليبيا في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، وانخفاضا عاما في عمليات الإنزال منذ بداية عام 2022. وكان معظم الذين أنزلوا في ليبيا من بنغلادش ومصر ومالي والسودان، وهي جنسيات تتوافق مع الجنسيات الرئيسية للوافدين إلى إيطاليا خلال الفترة نفسها. وأشارت المفوضية أيضا إلى زيادة في عمليات المغادرة انطلاقا من شرق ليبيا، ولا سيما من طبرق.

(2) انظر S/2022/427.

(3) المرجع نفسه.

باء - الأساليب المتبعة من قبل مهربي الأشخاص المهاجرين والمتجرين بالأشخاص

- 13 - أفاد الاتحاد الأوروبي بأن مهربي المهاجرين زادوا من أنشطتهم في ليبيا⁽⁴⁾. وظلت الأساليب التي يستخدمها المهربون كما كانت عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تنطلق القوارب مباشرة من الساحل في محاولة لعبور الخط الشمالي لمنطقة البحث والإنقاذ الليبية.
- 14 - ووفقا لبحث أجراه مرصد تهريب المهاجرين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن المهربين العاملين داخل ليبيا وعلى طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى انطلاقا من ليبيا لم يكونوا على صلة بجماعات تهريب أخرى تعمل في القارة الأفريقية⁽⁵⁾. وكان عبور البحر يُدفع ثمنه بشكل منفصل عن أي تهريب بري. وكان المهربون عموما جزءا من جماعات منظمة ومتطورة للغاية، تضم مواطنين ليبيين قاموا بإنشاء نظام معقد من الشبكات العالية الكفاءة.
- 15 - واستمر المهربون في استخدام قوارب قادرة على حمل مجموعات كبيرة من الأشخاص، إذ وصل أحد القوارب إلى إيطاليا قادما من ليبيا وعلى متنه ما يقرب من 500 شخص. وفي غضون ذلك، استمر العديد من المهربين في استخدام قوارب مطاطية غير صالحة للإبحار، وغالبا ما تنقلب أو تنفد الهواء، مما يؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح. وفي حالات كثيرة، لم يتح المهربون للاجئين والمهاجرين ما يكفي من الغذاء والماء، أو سترات النجاة. واستفاد المهربون والمتجرون من وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية للإعلان عن خدماتهم (عبور البحر إلى أوروبا) وإغراء اللاجئين والمهاجرين برحلات محفوفة بالمخاطر. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين العمل على تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية على طول الطرق الرئيسية لزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالرحلات غير النظامية مع المهربين وتقديم المشورة بشأن كيفية الحصول على الحماية والمساعدة.
- 16 - واستمر المتجرون والمهربون، الذين يعملون في جميع أنحاء ليبيا، ولا سيما في مناطق الكفرة وتزربو وبني وليد وأم الأرناب وسبها وبرك الشاطئ والشويرف والزاوية وأبو عيسبب الزاوية وصبراتة والماية والقره بوللي، في احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ظروف لا إنسانية ومهينة. وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا في أماكن احتجاز خاضعة لسيطرة جماعات إجرامية، بما في ذلك ورود العديد من التقارير عن حالات وفاة. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى هذه الأماكن، لم يتسن الحصول على تقييم دقيق تماما لحجم حالات الاختفاء القسري والوفيات. وكثيرا ما كان المهاجرون واللاجئون المتجر بهم يُحتجزون في منازل ومزارع ومخيمات يديرها مواطنون ليبيون ورعايا أجانب بصورة مشتركة. وخلال آذار/مارس ونيسان/أبريل وآب/أغسطس 2022، أفرجت جماعات مسلحة عن مئات المحتجزين من مخيمات

(4) European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: A renewed EU action plan against migrant smuggling (2021–2025)", document COM (2021) 591. Available at https://home-affairs.ec.europa.eu/renewed-eu-action-plan-against-migrant-smuggling-2021-2025-com-2021-591_en

(5) UNODC, "UNODC Research on Smuggling of Migrants". Available at www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/som-observatory.html

يديرها متجرون بالبشر في مختلف أنحاء ليبيا، ونقلتهم إلى مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية، حيث أصبحوا عرضة لخطر الطرد الجماعي أو إجبارهم على العودة إلى شبكات الاتجار.

17 - وأفاد العديد من "المحررين" من مخيمات الاتجار بالبشر بأنهم تعرضوا للاستغلال وإعادة الاتجار بهم من قبل جماعات مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي في المنطقتين الشرقية والجنوبية، أو من قبل أجهزة أمنية أو جماعات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية في المنطقتين الوسطى والغربية. وقد وُثِّق المستوى المحدد للمشاركة والتعاون بين الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات اعتراض المهاجرين في البحر، بما في ذلك سلطات الدولة والجماعات المسلحة والمتجرون والمهربون، ولكنه لا يزال غير واضح في كثير من الأحيان. وعلى سبيل المثال، ذكر عدد من المهاجرين، في مقابلات مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، التواطؤ بين المهربين والمتجربين ومسؤولي الدولة، بما في ذلك جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وخفر السواحل الليبي⁽⁶⁾.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية حقوق الإنسان حالة مجموعة من الفتيان اختطفهم المتجرون في السودان ونقلوا إلى ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2021، حيث يقال إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ويُزعم أن لواء طارق بن زياد التابع للجيش الوطني الليبي أسرهم بعد ذلك، بمعية أربعة شبان آخرين تتراوح أعمارهم بين 18 و 20 عاما، في نهاية كانون الثاني/يناير 2022، ونقلوا إلى قاعدة تمنهنت العسكرية في سبها جنوب ليبيا، الخاضعة لسيطرة لواء طارق بن زياد. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، ما زال الفتيان محتجزين تعسفا في معسكر تمنهنت.

19 - وفي أواخر شباط/فبراير، وثقت البعثة والمفوضية حالة 53 رجلا من بنغلادش، يقال إنهم تعرضوا للاتجار والتعذيب على أيدي متجرين خاضعين لسيطرة الكتيبة 301 (التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس) في حي صلاح الدين في طرابلس. ووفقا لوثائق حصلت عليها البعثة والمفوضية، فقد حصل هؤلاء الرجال على تأشيرات أو تصاريح عمل من إحدى السفارات في الخارج وسافروا إلى ليبيا في أوائل كانون الثاني/يناير 2022. وحصلت البعثة والمفوضية على مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية للمجموعة وهي تتعرض للتعذيب، وأدلة على طلب الفدية من الأسر. وتوفي أحد الرجال من جراء التعذيب.

جيم - وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا

20 - وفقا لعدد من كيانات الأمم المتحدة، لا يمكن اعتبار ليبيا مأمونا لإعادة أو إنزال المهاجرين الذين يتم اعتراضهم أو إنقاذهم في البحر. وغالبا ما تنتهك عمليات الإعادة إلى ليبيا مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد واجه المهاجرون واللاجئون الذين أعيدوا إلى ليبيا خطر الموت والاختفاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنساني والاستغلال وغير ذلك من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بشكل منهجي وروتيني، على أيدي جهات حكومية وغير حكومية على حد سواء⁽⁷⁾.

21 - وظل وصول الوكالات الإنسانية إلى نقاط النزول مستقرا طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع وجود صعوبات متفرقة تتعلق بنقطة النزول في الزاوية، واجهتها أساسا مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها. وبرز

(6) التقرير الثالث للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا (يصدر لاحقا).

OHCHR, "Unsafe and undignified: the forced expulsion of migrants from Libya", May 2021. Available at (7)

www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/Unsafe_and_Undignified.pdf

جهاز دعم الاستقرار كجهة فاعلة جديدة في عمليات الاعتراض في عام 2021، وهو ما صعب على المفوضية وشركائها التأكد من الأفراد الذين اعترضتهم السلطات الليبية المعنية والوصول إليهم بسبب الوضع غير الواضح للمحاورين داخل الجهاز.

22 - وحتى 1 آب/أغسطس 2022، سُجِّل لدى المفوضية 43 000 لاجئ وطالب لجوء. ومن بين هؤلاء 18 895 رجلاً، و 8 509 نساء، و 15 506 أطفال، و 1 275 مسنناً. ومُنحت لكل من طالبي اللجوء البالغين شهادة طالب لجوء مطبوعة من المفوضية تتضمن صورة فوتوغرافية وبيانات بيولوجية أساسية تثبت أن حامل الشهادة يحق له الحصول على الحماية والمساعدة بموجب ولاية المفوضية. ومن بين الجنسيات التسع المسجلة لدى المفوضية، ظل اللاجئون وطالبو اللجوء السودانيون والسوريون يشكلون أكبر المجموعات. ولم تحرز السلطات الحكومية أي تقدم في تسجيل المهاجرين واللاجئين في نقاط النزول بعد عمليات الاعتراض، أو في مرافق الاحتجاز. والتسجيل تدبير مهم لكفالة المساءلة، وهو من تدابير الحد من المخاطر بموجب سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

23 - واستمر احتجاز المهاجرين واللاجئين في ليبيا تعسفاً في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية على أيدي جهات حكومية وغير حكومية. وكثيراً ما كان يطول احتجازهم الذي يستمر أحياناً إلى أجل غير مسمى، دون إشراف قضائي أو ضمانات إجرائية أو مراعاة لاحتياجات الحماية الفردية. وظلت ظروف الاحتجاز مريعة وغير إنسانية بسبب الافتقار في أغلب الأوقات إلى الغذاء والماء والتهوية والصرف الصحي. وتسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في مراكز الاحتجاز، أو عدم وجود الكهرباء، في صعوبات في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي داخل مرافق الاحتجاز، مما أسهم في انتشار أمراض من قبيل الجرب. وكانت مرافق الاحتجاز شديدة الاكتظاظ واتسمت بعدم وجود حراسات. كما يفقر الحراس الذكور إلى التدريب الملائم الذي يراعي الاعتبارات الإنسانية، ما يشكل خطراً إضافياً يتمثل في ارتكاب العنف الجنسي والجنساني. ونظراً لعدم إمكانية الوصول بانتظام إلى جميع مرافق الاحتجاز، فمن الصعب تقييم حجم انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز.

24 - وواصلت البعثة والمفوضية الإبلاغ عن الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز، وأثناء عمليات الاعتراض في البحر. وعلى سبيل المثال، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قُتل مهاجر واحد على الأقل وأصيب آخرون بجروح في مركز احتجاز المباني، عقب محاولة للفرار. وفي مركز احتجاز الماية، الخاضع لسيطرة جهاز دعم الاستقرار، أطلق الحراس النار على الهاربين، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من المحتجزين. وتعرض من أعيد القبض عليهم للضرب بالعصي وأعقاب البنادق والقضبان المعدنية.

25 - وواصلت البعثة والمفوضية توثيق ادعاءات الاسترقاق داخل مراكز الاحتجاز الليبية. فقد أفاد محتجزون سابقون في سجن الرويمي بعين زارة بأنهم احتُجزوا لعدة أشهر بعد الإفراج عنهم رسمياً للقيام بأعمال غير مدفوعة الأجر في السجن، في مجالات البناء والزراعة وإصلاح السيارات والصيانة. وبعد بضعة أشهر، كان عليهم الاتصال بذويهم لطلب دفع ثمن تذاكر إعادتهم إلى السودان. وأجرت البعثة والمفوضية أيضاً مقابلة مع محتجز سابق، تم اعتقاله في البحر في 2 شباط/فبراير 2021، واقتيد إلى سجن الرويمي برفقة 34 مهاجراً سودانياً آخرين. وأكره الرجل على العمل في ورشة إصلاح السيارات، ويُزعم

أنه تعرض للضرب والتعذيب والاحتجاز في الحبس الانفرادي مرتين، بعد رفضه العمل ومحاولته الفرار. وأطلق سراحه في 15 آذار/مارس 2022، وعاد إلى السودان بعد أن دفعت أسرته ثمن تذكّرتة.

26 - ووردت معلومات مماثلة عن ادعاءات استرقاق في مركز احتجاز الماية الخاضع لسيطرة جهاز دعم الاستقرار. ولم تتمكن وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إلى مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الجهاز، وأكبرها مركز احتجاز الماية. ووفقا للمفوضية وشركائها، تقيد التقارير أن خفر السواحل الليبي وجهاز دعم الاستقرار نقلا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من 6 000 شخص من نقاط النزول في المنطقة الغربية إلى مركز احتجاز الماية. وأبلغ سبعة من المهاجرين الذكور البعثة أن مسؤولي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية والشرطة القضائية وجهاز دعم الاستقرار أجبروهم على القيام بأعمال غير مدفوعة الأجر، منها البناء وإصلاح السيارات والتتظيف، والقيام بأنشطة مراقبة مثل حراسة العنابر والزنازين. ويقال بأن حراس الشرطة القضائية وحراس السجون ومسؤولي إدارة السجون استغلوا المحتجزين بإجبارهم على القيام بأعمال غير مدفوعة الأجر في مجمعات السجون والمنازل الخاصة والمزارع، مع احتجازهم في ظروف غير إنسانية. وورد أن أولئك الذين رفضوا العمل تعرضوا للضرب والتعذيب والحرمان من الطعام في نفس السجن الذي يقضون فيه عقوبتهم.

27 - وأفادت البعثة والمفوضية كذلك بأن المهاجرين واللاجئين تعرضوا للاغتصاب والاعتداء الجنسي. وعلى الرغم من نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني ضد المهاجرين واللاجئين، إلا أنه ظل منتشرًا على نطاق واسع، لا سيما داخل مراكز الاحتجاز الليبية. وتشير التقارير التي تلقتها البعثة إلى أن العنف الجنسي والجنساني يُرتكب ضد النساء والفتيات، وكذلك ضد الرجال والفتيان. وتقيد التقارير بأن حراسا من جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك أعضاء من جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، ارتكبوا أعمال عنف جنسي كوسيلة روتينية للتحكم في المهاجرين وإذلالهم. وورد أن الاغتصاب استُخدم في كثير من الأحيان كشكل من أشكال التعذيب، مما أدى في بعض الحالات إلى الوفاة.

28 - وتعرضت فتاتان تبلغان من العمر سبع سنوات و 13 سنة للاختطاف والاغتصاب على يد أفراد جماعة مسلحة تابعة لوزارة الداخلية في غرب ليبيا. ووثقت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا أيضا حالات اغتصاب في أماكن الاحتجاز أو الأسر أُجبرت فيها مهاجرات على ممارسة الجنس مقابل الطعام أو غيره من المواد الأساسية.

29 - ووفقا لمفوضية حقوق الإنسان، فإن المهاجرات في مراكز الاحتجاز يُحتجزن أيضا بشكل روتيني في مرافق خالية من الحراسات ويفتشن حراس ذكور بعد تجريدن من الملابس. وتقتر النساء والفتيات أيضا إلى الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولوازم نظافة الدورة الشهرية، ورعاية واحتياجات الحوامل أو المرضعات.

30 - وحتى منتصف آب/أغسطس 2022، كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية حقوق الإنسان على علم بوجود 10 مراكز رسمية نشطة لاحتجاز الأشخاص المهاجرين واللاجئين في البلد تعمل تحت إشراف جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وحتى منتصف آب/أغسطس 2022، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 2 700 من المهاجرين واللاجئين رهن الاحتجاز في مراكز الاحتجاز تلك. ومن بين هؤلاء، كان هناك 1 529 شخصا من المشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين، وقد اعتُرض معظمهم أثناء

محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط. ونحو 3 في المائة من المهاجرين المحتجزين من النساء، و 10 في المائة تقريبا من الأطفال (معظمهم فتيان).

31 - وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن جهاز دعم الاستقرار يحتجز آلاف آخرين في ثلاثة مراكز احتجاز معروفة (الماية والزهراء والزواوية والنصر)، لم تتمكن وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إليها. ولا يزال من الصعب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، الوصول إلى مراكز الاحتجاز نظراً لعدم وضوح إجراءات تيسير الوصول وتغييرها باستمرار، وعدم السماح بالدخول إلى تلك المراكز في كثير من الأحيان. وأدت القيود المفروضة على الوصول إلى مراكز الاحتجاز إلى تقييد عمل مراقبي حقوق الإنسان بدرجة كبيرة، وحدت أيضاً بشدة من قدرة وكالات الأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني على تزويد المهاجرين واللاجئين المحتجزين بالمواد الأساسية والمساعدة الإنسانية والتدخلات المنقذة للحياة.

32 - وترى مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن المهاجرين واللاجئين في ليبيا معرضون بشكل روتيني لخطر الطرد التعسفي أو الجماعي دون تقييم فردي لحقوقهم أو ظروفهم أو لاعتبارات الحماية. وقد طُرد بعضهم إلى أماكن قد يواجهون فيها الاضطهاد أو التعذيب أو سوء المعاملة أو غير ذلك من أشكال الضرر الذي لا يمكن جبرها، في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وواجه المهاجرون واللاجئون الذين أعيدها إلى ليبيا من المياه الدولية تحديات خطيرة لأن ليبيا ليست ميناء مأمونا للعودة.

33 - وأفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن عمليات الطرد من ليبيا عادة ما تقتصر على الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات الإجرائية، بما في ذلك الإشراف القضائي. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يُحرّم الأشخاص الذين يواجهون الترحيل من إمكانية الحصول على المساعدة القانونية، والقدرة على الطعن في مشروعية الإعادة، والتقييم الفردي للحالات. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تضع عمليات الطرد نفسها المهاجرين في أوضاع هشة للغاية، بما في ذلك رحلات العودة الطويلة والمحفوفة بالمخاطر، حيث يجبر المهاجرون على السفر على متن مركبات مكتظة عبر مناطق نائية من الصحراء الكبرى، دون تزويدهم بما يكفي من معدات السلامة والغذاء والماء، ودون أن تقدّم لهم رعاية طبية مناسبة، بما في ذلك اختبارات الكشف عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدابير الوقاية منه.

34 - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وتموز/يوليه 2022، أفادت التقارير بأن مئات المهاجرين، معظمهم من النيجر ولكن بعضهم من بوركينا فاسو وتشاد والسودان وغامبيا وغانا ونيجيريا، اعتقلتهم جماعات مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي في سبها وبراك الشاطئ، وطُردوا بشكل جماعي إلى النيجر. وادعى الجيش الوطني الليبي أنه يكافح الجرائم المتصلة بالهجرة غير الشرعية والبقاء وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ووفقا لمعلومات تلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن مجموعات المهاجرين عادة ما تُحتجز في قاعدة تمنهنت الجوية العسكرية التابعة للجيش الوطني الليبي في أم الأرناب. وأظهرت تسجيلات فيديو وصور تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأذار/مارس 2022 مهاجرين يجري تحميلهم على متن شاحنات واقتيادهم إلى معبر التوم الحدودي.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طُرد بشكل جماعي ما لا يقل عن 550 مهاجرا ولاجئا إلى تشاد والسودان. ووفقا لمعلومات تلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن عمليات الطرد إلى تشاد والسودان نفذتها أساسا جماعة سُبُل السلام المسلحة التابعة للجيش الوطني الليبي وناقلون محليون استأجرتهم الجماعة.

ويقال بأن المطرودين قسراً تركوا على الحدود في ظروف قاسية وغير آمنة، مع وجود احتمال كبير لأن يتعرضوا لمزيد من الانتهاكات.

36 - وسقط أربعة مواطنين سودانيين من مركبة أثناء طردهم إلى السودان، واستدعى الأمر إدخالهم المستشفى في الكفرة. وتقيد التقارير بأن المهاجرين واللاجئين المطرودين إلى السودان وتشاد أجبرهم مسؤولو الحدود على دفع تكاليف طردهم، بما في ذلك تكاليف توفير الغذاء والماء والرعاية الطبية والنقل. ونُقل المطرودون إلى مصر من مراكز الاحتجاز الليبية في شرق ليبيا الخاضعة لسيطرة فرع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في بنغازي، بما يشمل قنفودة والبيضاء وطبرق وشحات وأجدابيا وطمينة، إلى معبر امساعد الحدودي على الحدود مع مصر. ونُفذت عمليات طرد أخرى عبر مطاري بنينا ومعيثقة إلى كل من مصر والعراق والسودان.

37 - وواجه المهاجرون الراغبون في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية صعوبات إدارية، مثل الافتقار إلى وثائق السفر وعدم توافر الخدمات القنصلية وتأشيرات الخروج المطلوبة. وطُرحت الحالة السياسية في ليبيا صعوبات في تحديد المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا ومد يد العون لهم، وهو ما أدى أيضاً إلى تعليق الرحلات الجوية الإنسانية ورحلات الإجلاء الجوي من ليبيا، من أوائل آذار/مارس إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

38 - وأظهرت تحقيقات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا أن السلطات الليبية لم تفعل سوى القليل لإصلاح ممارساتها والتصدي للجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، شأنها في ذلك شأن شركائها الدوليين الذين لديهم اتفاقات تعاون مع ليبيا في مجال مراقبة الهجرة.

ثالثاً - تأثير مرض فيروس كورونا على الحالة في وسط البحر المتوسط والمهاجرين واللاجئين في ليبيا

39 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تأثير الجائحة على إجلاء اللاجئين وإعادة توطينهم أقل مما كان عليه الحال خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لأن معظم البلدان كانت قد أزلت القيود المفروضة على السفر. وكانت العقبة الوحيدة أمام الإجلاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي قرار اتخذه جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، لأسباب لا تتعلق بالجائحة، يقضي بوقف جميع رحلات الإجلاء من ليبيا من أوائل آذار/مارس إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين إجراء اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي لجميع اللاجئين المغادرين ليبيا على متن رحلات الإجلاء وإعادة التوطين.

40 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معدات الحماية الشخصية لمنع انتقال كوفيد-19 إلى وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة العدل لكي يستخدمها العاملون في الخطوط الأمامية والمهنيون الصحيون والأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون مع المهاجرين والضحايا المحتملين للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

41 - وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة الدولية للهجرة حملة التطعيم التي يديرها المركز الوطني لمكافحة الأمراض لفائدة المهاجرين واللاجئين. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى نهاية تموز/يوليه 2022، تم تطعيم ما مجموعه 8 186 مهاجراً (503 رجال و 683 امرأة) في 13 مركز احتجاز في ليبيا (قنفودة، ودرج، وأبو رشادة، وأبو سليم، وعين زارة، وأبو عيسى بالزاوية، وباطن الجبل،

والمباني، وشارع الزاوية، وطمينة، وطريق المطار، وطريق السكة، ووادي الحي). وبالإضافة إلى ذلك، تضافرت جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية لدعم المركز الوطني لمكافحة الأمراض بهدف ضمان إدراج المهاجرين واللاجئين في الخطة الوطنية لتوزيع اللقاحات. وبفضل هذه الجهود المتضافرة، تحسّنت إمكانية حصول المهاجرين واللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية على اللقاحات المضادة لكوفيد-19. وإضافة ذلك، أُعدت مواد إعلامية وتثقيفية وتواصلية بلغات مختلفة للتوعية بكوفيد-19 في أوساط المهاجرين واللاجئين.

رابعاً - تدابير مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة سواحل ليبيا وما يتصل بذلك من جهود

42 - واصلت الدول الأعضاء بذل جهودها الرامية إلى منع ومكافحة تهريب الأشخاص المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي، تمشيياً مع قراري مجلس الأمن 2240 (2015) و 2598 (2021)، بسبل منها جمع المعلومات وتوفير الدعم للسلطات الليبية.

43 - وتشمل ولاية عملية إيريني المهمة الثانوية المتمثلة في تعطيل شبكات تهريب الأشخاص والاتجار بهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسطى. وقد نُفذت هذه المهمة من الجو فقط، على النحو المطلوب بموجب ولاية العملية، ومعظمها في الجزء الغربي من منطقة العمليات. وفي الفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 19 تموز/يوليه 2022، سُيّر ما مجموعه 486 رحلة جوية (أكثر من 1 829 ساعة طيران) في إطار العملية، منها 73 رحلة (أكثر من 491 ساعة طيران) دعماً لهذه المهمة.

44 - وفي إطار العملية أيضاً، جُمعت بيانات عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة سواحل ليبيا، وخُزنت وأُطلعت عليها سلطات الدول الأعضاء المعنية في الاتحاد الأوروبي والوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) وغيرهما. ومنذ أيلول/سبتمبر 2021، قدمت عملية إيريني توصية واحدة بالتفتيش وطلباً واحداً للمعلومات إلى اليوروبول فيما يتعلق بتهريب الأشخاص.

45 - وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا مساعدة السلطات الليبية في وضع إطار للإدارة المتكاملة للحدود وفي تعزيز قدرتها في مجالات مراقبة الحدود، وأمن الحدود، وإدارة الحدود. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضاً دعم جهود قطاعي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية الليبيين لتعطيل عمل الجماعات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

46 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدر المجلس الرئاسي الليبي المرسوم رقم 2021/233 القاضي بإنشاء لجنة توجيهية لمعالجة قضية المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك توفير ملاجئ محددة للنساء والأطفال وخدمات الحماية والصحة للمهاجرين المحتجزين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت اللجنة في استعراض خريطة طريق ومعايير دنيا بشأن مراكز الرعاية المؤقتة للنساء والأطفال. وأفادت السلطات الليبية أيضاً بإنشاء مأوى مؤقت للنساء والأطفال في أبو سليم.

47 - وأشارت مفوضية شؤون اللاجئين إلى زيادة في عمليات اعتقال المهربين والمتجرين من قبل سلطات إنفاذ القانون الليبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اعتقال مهرب مزعوم من قبل جهاز

الأمن الداخلي في صبراتة على الساحل الغربي لليبيا. وفي 20 آذار/مارس 2022، أصدر جهاز الأمن الداخلي اعترافا مسجلا بالفيديو للمهرب المعتقل، وهو صاحب حوض لصناعة القوارب من صبراتة.

48 - وكان معظم المهربين والمتجرين الذين احتجزتهم السلطات الليبية من الأجانب. ولم يُحتجز سوى عدد قليل جدا من المتجرين الليبيين لأنهم غالبا ما يتمكنون من الفرار بحكم علمهم المسبق بالمداهمات أو لتلقيهم إخطارات من معارفهم داخل الأجهزة الأمنية. أما الجهات الحكومية الضالعة في الاتجار والتهريب فقد حظيت بالإفلات من العقاب.

49 - أدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا سبعة أفراد في قائمة الجزاءات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين وتورطهم في الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم. وكان آخر اسم أدرج في القائمة هو إبراهيم أسامة الكوني (LYi.029) في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي حُدد على أنه المدير بحكم الواقع لمركز احتجاز النصر وأنه متورط بشكل مباشر و/أو غير مباشر في أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا. وتصرف السيد أسامة الكوني أيضا لصالح شخصين مُدرج اسمهما في القائمة ومرتبطين بأنشطة الاتجار بالبشر التي تقوم بها شبكة الزاوية، أو بالنيابة عنهما أو بتوجيه منهما. ولسنوات عديدة، حُصّ مركز احتجاز النصر في الزاوية بالذكر في تقارير الأمم المتحدة بسبب أعمال التعذيب والعنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا. وأصدرت محكمة إيطالية أحكاما بالسجن على ثلاثة أشخاص كانوا يعملون في مركز احتجاز النصر بتهمة تعذيب مهاجرين في مراكز احتجاز.

50 - وواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع توفير سبل آمنة ونظامية للهجرة من ليبيا دون المساس بالاختصاص الوطني للدول الأعضاء، بوسائل منها تعزيز قدرات آليات العبور في حالات الطوارئ، وتكرار الممارسة الجيدة الحالية للممرات الإنسانية، وزيادة تعهدات إعادة التوطين الطوعي المباشر.

51 - وتقيد التقارير بأن مصر واصلت اعتراض المهاجرين غير النظاميين على طول حدودها مع ليبيا. وتشارك أيضا في مشروع إقليمي يهدف إلى تفكيك الشبكات الضالعة في تهريب الأشخاص المهاجرين والاتجار بالأشخاص في شمال أفريقيا، ولا سيما في تونس وليبيا ومصر والمغرب، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

52 - وفي حين أن ليبيا لم تعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فقد شاركت السلطات الليبية في منتدى استعراض الهجرة الدولية الأول الذي عقد في نيويورك في الفترة من 17 إلى 20 أيار/مايو 2022، لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاق العالمي. وأنشئ أيضا فرع لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في ليبيا في أيار/مايو 2022 تحت قيادة المنظمة الدولية للهجرة. ومن المتوقع أن تكون الشبكة مفيدة في دعم تنفيذ النتائج الجماعية المتعلقة بإدارة الهجرة المدرجة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاص بليبيا.

53 - وواصلت فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التي تهدف إلى حماية أرواح المهاجرين واللاجئين على طول طرق الهجرة، ولا سيما داخل ليبيا، تركيز أنشطتها الدعوية على تيسير إيجاد حلول للمهاجرين واللاجئين خارج ليبيا. وقد ييسرت عمليات العودة الطوعية والإجلاء الإنساني الواسعة النطاق من ليبيا. وأعربت فرقة العمل أيضا مرارا وتكرارا للسلطات الليبية عن قلقها إزاء معاملة المهاجرين واللاجئين في ليبيا داخل مراكز الاحتجاز وخارجها، وإزاء التحديات المستمرة التي

تواجهها مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما من الوكالات في الحصول إمكانية الوصول لأغراض إنسانية لتنفيذ أنشطة حاسمة في مجالي الحماية والمساعدة لصالح المهاجرين واللاجئين.

54 - ووفقا للاتحاد الأفريقي، فقد مُدِد العمل حتى عام 2023 بآلية العبور في حالات الطوارئ التي وضعها الاتحاد الأفريقي وحكومة رواندا ومفوضية شؤون اللاجئين، والتي يُنْقَل بموجبها اللاجئين وطالبو اللجوء إلى رواندا. وبدأ الاتحاد الأفريقي مشاورات مع الدول الأعضاء لوضع سياسات بشأن منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في أفريقيا، وهي سياسات من المتوقع اعتمادها في عام 2023.

خامسا - الدعم المقدم إلى ليبيا والجهود ذات الصلة الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص

55 - ما فتئ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يقدم المساعدة التقنية إلى ليبيا منذ تموز/يوليه 2021 في إطار مشروع "تفكيك الشبكات الإجرامية في مجال الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في منطقة شمال أفريقيا". وشمل ذلك تقديم الدعم إلى النظراء الليبيين في استعراض وتطوير التشريعات المناهضة للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بتدريب 65 أخصائيا صحيا واجتماعيا من وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية الليبيتين على حماية ضحايا الاتجار والمهاجرين المستضعفين ومساعدتهم. وقام المكتب أيضا بتدريب 85 موظفا من وزارة الداخلية ووزارة العدل على أساليب التحقيق الخاصة لتفكيك الشبكات الإجرامية، بما يشمل إدارة مسرح الجريمة، وتحليل الاستخبارات الجنائية، والتعامل مع الأدلة في القضايا الجنائية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ وبرمجيات الاستدلال الجنائي والتعاون الدولي، وأفضل الممارسات في مكافحة الجرائم السيبرانية والتعامل مع الأدلة الرقمية.

57 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها المنفذون القيام بزيارات رصد للحماية إلى مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مختلف أنحاء ليبيا، وقدمت مساعدة منقذة للحياة في شكل مواد غير غذائية ومساعدات طبية لجميع المحتجزين (من المهاجرين واللاجئين). وواصلت المفوضية دعوتها لإنهاء الاحتجاز التعسفي لطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 20 تموز/يوليه 2022، أجرت المفوضية وشركاؤها المنفذون 260 زيارة إلى مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مختلف أنحاء ليبيا، وبيّرت إطلاق سراح 380 من طالب اللجوء واللاجئين نتيجة لأنشطتها الدعوية المباشرة مع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

58 - وواصلت المفوضية أنشطتها الدعوية لدى السلطات الليبية لضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. ومن خلال العمل المشترك بين الوكالات، بما في ذلك داخل قطاع الحماية وفي إطار الفريق القطري للعمل الإنساني، واصلت المفوضية الدعوة إلى بدائل للاحتجاز، مع الانخراط في تيسير إطلاق سراح الأفراد الذين يعانون من حالات ضعف شديد من مراكز الاحتجاز في ليبيا. وأجرت تدخلات للحماية في مراكز الاحتجاز من خلال توزيع مواد غير غذائية، ومجموعات لوازم النظافة الصحية والخدمات الصحية، وتقديم المشورة.

59 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، داهمت قوات الأمن الليبية مناطق يعيش فيها المهاجرون واللاجئون في طرابلس، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات، تلاها احتجاج نحو 5 000 شخص، فضلا عن المزيد من عمليات الهروب من مركز احتجاز المباني. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، تمكنت المفوضية من تأمين إطلاق سراح 596 شخصا من الفئات الضعيفة المشمولة باختصاص المفوضية من عدد من مراكز الاحتجاز، بما في ذلك عين زارة وطريق السكة وظاهر الجبل (الزنتان) وشارع الزاوية وقنفودة والكفرة. ورُتبت المفوضية أيضا لعمليات نقل آمنة وكريمة إلى المناطق الحضرية لجميع الأشخاص المشمولين باختصاصها الذين أُطلق سراحهم رسميا، وذلك من خلال توفير وسائل نقل وحزمة مساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما يشمل توفير مواد غذائية وغير غذائية ومبالغ نقدية. وقامت المفوضية، في إطار جهودها الرامية إلى وضع حد للاحتجاز التعسفي أو غير القانوني لجميع الأشخاص المحتمل أن يكونوا مشمولين باختصاصها، بتقديم 40 مذكرة شفوية إلى السلطات الليبية تطلب فيها إطلاق سراح نحو 5 000 شخص. وفي عام 2021، شهدت المفوضية قيام جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بإغلاق ما يقرب من عشرة مراكز احتجاز، بما في ذلك ظاهر الجبل (الزنتان) وأبو عيسى وسبها.

60 - وواصلت اليونيسف تزويد الأطفال المهاجرين واللاجئين بخدمات تشمل قطاعات متعددة في طرابلس ومصراتة وسبها وزوارة وبنغازي وأجدايا. وقُدِّمت خدمات حماية الطفل، وتحديدًا خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، إلى ما لا يقل عن 305 من الأطفال المهاجرين (159 فتاة و 146 فتى) و 592 من الأطفال اللاجئين (271 فتاة و 321 فتى). ومن بين هؤلاء الأطفال، تلقى 149 طفلا مهاجرا (66 فتاة و 83 فتى) و 403 أطفال لاجئين (123 فتاة و 280 فتى) خدمات إدارة الحالات، فضلا عن تقديم خدمات متخصصة لهم أو إحالتهم إلى الجهات المقدمة لهذا النوع من الخدمات. وإضافة إلى ذلك، قُدِّمت خدمات التعليم غير النظامي إلى 441 من الأطفال المهاجرين (221 فتاة و 220 فتى) و 613 من الأطفال اللاجئين (313 فتاة و 300 فتى). واستفاد ما لا يقل عن 576 من الأطفال المهاجرين واللاجئين (306 فتيات و 270 فتى) من الحزم الأساسية للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.

61 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اليونيسف إصلاحات خفيفة لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مراكز احتجاز المباني وعين زارة وأبو سليم. ومن خلال هذه التدخلات، قدمت اليونيسف الدعم إلى 7 546 من المهاجرين واللاجئين (143 طفلا و 798 امرأة و 6 605 رجال)، مع تحسين سبل الاستفادة من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وبالتالي الحد من خطر التعرض للإصابة بالأمراض. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نفذت اليونيسف أعمال إصلاح وتجديد خفيفة لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مركز شارع الزاوية لضمان تحسين سبل الاستفادة منها، بما يسهم في إنقاذ الأرواح.

62 - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم من الاتحاد الأوروبي، خدمات الحماية للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة والمعرضة للخطر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى 10 521 شخصا (7 288 امرأة و 3 233 رجلا)، بمن فيهم 3 057 من المهاجرين و 2 325 من المشردين داخليا، خدمات أساسية في مجالات الصحة الإنجابية والأمومة والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين، وخدمات منع العنف الجنساني والتصدي له، وذلك من خلال صندوق السكان وشركائه. وقُدِّمت جلسات توعية تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من الإصابة بمرض كوفيد-19 ومكافحته إلى 1 780 من المهاجرين. وقُدِّمت إلى أكثر من 239 مهاجرا رهن الاحتجاز (78 امرأة و 161 رجلا) استشارات في مجال الصحة

الجنسية والإنجابية. وُرُودت 100 من المهاجرات المحتجزات في سجن الجديدة بحقائب اللوازم الصحية النسائية، في حين تم الوصول إلى 339 شخصا (99 امرأة و 240 رجلا) من خلال العاملين الصحيين المجتمعين في مركز احتجاز قنفودة في بنغازي. وواصل صندوق السكان تشغيل أفرقة متنقلة في طرابلس وبنغازي وسبها لتوفير خدمات الصحة الإنجابية الأساسية للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا، وبنى قدرات قائمة تضم 15 من مقدمي الخدمات الصحية في بنغازي للحفاظ على خدمات الأفرقة الصحية المتنقلة.

63 - وواصل الصندوق تشغيل أربعة أماكن آمنة للنساء والفتيات في طرابلس وبنغازي وسبها، حيث تلقت النساء والفتيات المستضعفات، بمن فيهن المهاجرات واللاجئات، معلومات عن العنف الجنساني، وحضرن أنشطة بشأن سبل كسب الرزق وحصلن على الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات إدارة الحالات واستشارات قانونية. وعمل الصندوق بالاشتراك مع اليونيسف ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بقيادة مكتب المنسق المقيم، لتوفير المساعدة التقنية والتوجيه للسلطات من أجل تفعيل الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بحماية النساء المهاجرات والأطفال المهاجرين.

64 - ويسّرت المنظمة الدولية للهجرة العودة الإنسانية الطوعية لما عدده 10 880 من المهاجرين (234 8 رجلا و 2 646 امرأة)، بما يشمل 1 025 من نزلاء مراكز الاحتجاز. وُرُود جميع المهاجرين بتأشيرات الخروج، وأُجريت لهم الفحوصات الطبية وفحوصات الضعف اللازمة، وقُدِّمت لهم المساعدة قبل الركوب، بما يشمل إجراء اختبارات تفاعل البوليماز التسلسلي للكشف عن مرض كوفيد-19 وتزويدهم بالكمامات والقفازات ومعقمات اليدين. وقُدِّمت لجميع المهاجرين المساعدة لإعادة الإدماج لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

65 - ودعمت المنظمة الدولية للهجرة المهاجرين في مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تدخلات لأغراض إنسانية ولأغراض الحماية. وشمل ذلك توفير مواد غير غذائية لما عدده 15 654 من المهاجرين، واستشارات طبية لـ 27 807 مهاجرين، وإسعافات أولية نفسية وتقييمات نفسية واجتماعية لـ 829 مهاجرا، فضلا عن خدمات الحماية. وعلاوة على ذلك، أجرت المنظمة الدولية للهجرة 138 عملية من عمليات التطهير والتطهير بالتدخين والتنظيف الشامل في 22 مركزا من مراكز الاحتجاز و 16 عملية من عمليات التنظيف الصحي و/أو إزالة القمامة في سبعة مراكز احتجاز. وقامت المنظمة أيضا بتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية وغير الغذائية، وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الحماية، والخدمات الصحية إلى 15 516 مهاجرا (14 094 رجلا و 1 422 امرأة) لدى إنزالهم من المراكب بعد عمليات الاعتراض في عرض البحر.

66 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المنظمة الدولية للهجرة 1 099 تقييما من تقييمات مكافحة الاتجار بالأشخاص، حُدِّد فيها ما مجموعه 1 072 من المهاجرين (25 فتاة، و 392 امرأة، و 57 فتى، و 598 رجلا)، معظمهم من نيجيريا والصومال والسودان، كضحايا للاتجار. وقدمت المنظمة خدمات إدارة حالات الحماية لضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم في ليبيا، بما في ذلك المساعدة الطبية، والدعم والمشورة النفسيان والاجتماعيان، والمواد الغذائية وغير الغذائية، والبحث عن الأسر وربط الاتصال بها، والدعوة إلى إطلاق سراح المحتجزين، والإيداع في مرافق الرعاية المجتمعية، وخدمات النقل، والإحالة إلى الجهات المقدمة للمساعدة القانونية والمساعدة القنصلية، والدعم والعودة الإنسانية الطوعية، والمساعدة المصممة خصيصا لإعادة الإدماج في بلد العودة.

سادسا - ملاحظات

67 - لقد مر عام آخر فقد خلاله رجال ونساء وأطفال أرواحهم في البحر الأبيض المتوسط في محاولة يائسة للبحث عن حياة أفضل لهم ولأسرهم. وفقدان روح واحدة هو في حد ذاته خسارة كبيرة. وأرحب بالجهود الحاسمة التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة لتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت نفسه، ما زلت أشعر بالقلق إزاء التأخيرات المستمرة في الاستجابة لنداءات الاستغاثة، وإزاء التقارير الواردة عن التدابير الخطيرة والقسرية التي تتخذها السلطات الليبية أثناء عمليات الاعتراض.

68 - وأرحب بإنشاء المجلس الرئاسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر 2021 لجنة توجيهية لمعالجة قضية المهاجرين واللاجئين. وأدعو السلطات الليبية إلى التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بممارسات البحث والإنقاذ الآمنة، وضمان إنزال الأشخاص الذين يتم اعتراضهم في مكان آمن، حيث يمكن تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي الوقت نفسه، أحث الأطراف المعنية على عدم إعادة الأشخاص المعترضين إلى ليبيا بعد اعتراضهم في البحر في إطار عمليات تجري خارج المياه الإقليمية الليبية، إذ لا يمكن اعتبار ليبيا ميناء مأمونا للإنزال. وينبغي أن يتاح لجميع الأشخاص المعترضين الذين يتم إنقاذهم ميناء مأمون للنزول، وفقا لقانون البحار والقانون البحري الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

69 - وأكرر الدعوة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الإنزال يتسم بالموثوقية ويتيح القدرة على التنبؤ، بحيث يشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك استنادا إلى مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة. والأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في وضع آلية إقليمية تتيح القدرة على التنبؤ في مجال إنزال اللاجئين وتحقيق التضامن على صفتي المتوسط⁽⁸⁾.

70 - ويشكل تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأرحب بزيادة عمليات اعتقال مهربي المهاجرين والمتجرين بالأشخاص من جانب السلطات الليبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز جهودها الرامية إلى وضع حد لإفلات المهربين والمتجرين من العقاب. وأدعو أيضا الدول الأعضاء إلى كفالة بذل جهودها لمنع عمليات التهريب والاتجار ومكافحتها مع المراعاة التامة لحقوق الإنسان والاحتياجات الفورية للمهاجرين واللاجئين. وينبغي لجميع الدول الأعضاء التي لديها عمليات في البحر الأبيض المتوسط أن تضع هذه الاعتبارات في صميم جهود الاستجابة المبدولة على جميع المستويات.

71 - ولا يزال الرجال والنساء والأطفال طوال رحلتهم، وقبل وبعد عبورهم البحر الأبيض المتوسط، معرضين بشكل كبير لخطر سوء المعاملة. ويجب احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال وضحايا الاتجار. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية إلغاء تجريم الدخول إلى ليبيا والإقامة فيها والخروج منها بشكل غير نظامي.

IOM and UNHCR, "Proposal for a regional cooperative arrangement ensuring predictable disembarkation (8) and subsequent processing of persons rescued-at-sea", 27 June 2018. Available at www.unhcr.org/partners/eu/5b35e60f4/proposal-regional-cooperative-arrangement-ensuring-predictable-disembarkation.html

72 - ومع الإشارة إلى أن الاحتجاز التعسفي محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ينبغي إطلاق سراح المهاجرين واللاجئين المحتجزين في ليبيا، وينبغي إيجاد حلول بديلة قائمة على حقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، يجب أن تمتثل ظروف الاحتجاز للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بغية تلبية الاحتياجات الأساسية للمحتجزين، بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية. وينبغي أيضا عدم تعريض المحتجزين للعنف، بما في ذلك العنف والابتزاز الجنسيان. وأود أن أشدد على أنه لا ينبغي أبدا احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بوضعهم القانوني أو وضع آبائهم وأمهاتهم أو الأوصياء عليهم، وأنه ينبغي توفير ترتيبات رعاية مجتمعية بديلة غير احتجازية لجميع الأطفال وأفراد أسرهم. وينبغي منح الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع المرافق التي يحتجز فيها المهاجرون.

73 - وأود أن أشدد كذلك على أن عمليات الطرد الجماعي محظورة بموجب القانون الدولي ويجب أن تنتهي. وينبغي ألا تنتهك أي عمليات إعادة من ليبيا مبدأ عدم الإعادة القسرية.

74 - ويجب ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والمساءلة والإنصاف لجميع ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما يشمل جميع المهاجرين واللاجئين. وأدعو إلى إجراء تحقيقات شفافة وسريعة في حوادث الاستخدام المفرط للقوة ضد المهاجرين واللاجئين وفي المعاملة المتهورة التي تؤدي إلى الوفاة والإصابة. وينبغي تقديم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين، سواء تعلق الأمر بجهات حكومية أو غير حكومية، إلى العدالة لضمان المساءلة.

75 - وأشجع جميع الدول الأعضاء على طول طرق تهريب المهاجرين التي تمر عبر الأراضي الليبية على زيادة تعزيز حماية الناجين من التهريب والاتجار وتجريم تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وفقا للتعريف الواردة في الصكوك الدولية المنطبقة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. وأرحب بالجهود الدعوية التي بذلتها فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي ركزت على تيسير إيجاد حلول للمهاجرين واللاجئين خارج ليبيا. وأرحب بالمشاورات الجارية مع الدول الأعضاء لوضع سياسات بشأن منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في أفريقيا، وأشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل مع السلطات الليبية بشأن إدارة الهجرة.

76 - وثمة حاجة ملحة إلى اتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة واللجوء غير النظاميين من خلال تعزيز التعاون والتضامن. وينبغي على وجه الاستعجال توسيع نطاق السبل الآمنة والكريمة للهجرة النظامية وتيسير الوصول إليها. ومن أجل تقاسم المسؤوليات مع ليبيا، ينبغي للمجتمع الدولي توفير المزيد من فرص إعادة التوطين ومن عمليات الإجلاء الإنساني للاجئين من ليبيا. وينبغي زيادة التأشيرات الممنوحة لأسباب إنسانية وغير ذلك من السبل الآمنة والنظامية للاجئين والمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة. ويقدم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إرشادات مهمة في هذا الصدد.